جنيف ٤ بحاجة إلى إنضاج

عبد المنعم علي عيسى

لا تكاد تكون المرحلة الفاصلة ما بين مؤتمر الأستانا وبين جنيف في طبعته الرابعة كافية للحظ مسار خاص يتناسب مع ما تمخض عن ذلك المؤتمر على الرغم من أن هذا الأخير قد استطاع تحقيق تمايز كبير في مواجهة سابقيه فهو أضاف إلى ما خرجت به المؤتمرات السابقة أمرين مهمين: أولهما التركيز على تنفيذ القرار ٢٢٥٤ الصادر عن مجلس الأمن ١٧ / ١٢ / ٢٠١٦ وثانيهما التركيز على قتال «فتح الشام» إضافة إلى «داعش» وجعل هذا الأمر عنواناً للمرحلة المقبلة، وهي «المرحلة الفاصلة» تبدو زمنياً أقصر ما يلزم لتبلور ملامح محددة خاصة بها لجعلها حيثية متفقاً عليها مسبقاً والانطلاق إلى ما يليها، إلا أن أكثر ما طغى على تلك المرحلة وصبغها بصباغه كان يتمثل فيما أطلق عليه «الإشكالية» التي أصابت العلاقة الروسية- الإيرانية وبمعنى آخر القول بأن التحالف الروسي- الإيراني- السوري قد تعرض لهزة قوية لم يشهدها من ذي قبل، فهو استطاع الصمود لما يقرب من السنوات الست كما استطاع تجاوز العديد من المطبات التي كان البعض منها أكبر بكثير من هذا المطب الأخير الذي نشأ في أعقاب الدخول التركي على خط العملية السياسية في الوقت الذي بدا فيه مسار هذه الأخيرة كطائر يخفق بجناحيه معلناً عن رغبته في التحليق أو الطيران. إن نظرة واقعية ومحايدة بالقدر الذي تتيحه «السورنة» تشي بأن ثمة متغيراً ما قد طرأ على نكهة العلاقة التي تربط موسكو بطهران وتحديداً منذ بدء انطلاق عربة التفاهمات الروسية- التركية صيف العام الماضي التي تسارعت بدرجة لم يكن متوقعاً لها، ولربما يمكن أن نجازف فنقول إن المرحلة المقبلة قد تشهد تسارعاً آخر لتلك العربة انطلاقاً من رزمة المعطيات التي فرضتها ظروف موضوعية عديدة ولربما ستصل إلى ذروة تسارعها مع حلول نيسان المقبل الذي اختاره رجب طيب أردوغان موعداً للانتقال بالبلاد إلى نظام رئاسي شبيه بالنظام الروسي، ومن المقدر لو استطاع هذا الأخير- وهو سيستطيع على الأرجح ما لم يحدث تطور دراماتيكي مهم النجاح في مسعاه أن يؤدي ذلك إلى خلق نوع من التقارب التماثلي وبمعنى آخر تقارب يفرضه تشابه النموذجين (الروسي والتركي) وفي الآن ذاته فإن من شأن هذا الأمر (التقارب) أن يؤدي بالضرورة إلى مزيد من التباعد ما بين أنقرة من جهة وبين الأوروبيين والأميركان من جهة أخرى.

لربما أمكن بالنسبة للكثيرين لحظ نوع من الجفاء الإيراني- الروسي في المرحلة التي كانت تتسارع فيها التحضيرات لانطلاقة المؤتمر وهو ما ظهر في أن «الرعاية الإيرانية» لهذا الأخير كانت عنصراً مضافاً للرعاية الثنائية السابقة قبل أن تصبح ثلاثية في خلال الـ٢٤ ساعة التي سبقت انعقاد المؤتمر وفي النهاية لا شيء يمكن أن يحدث عن عبث أو من دون أن تكون له مقدمات تفضي إلى نتائج سرعان ما تتبلور وفق نماذج عدة.

لربما تقف بعض المعطيات وراء ذلك «الجفاء» الذي يمكن فهمه في سياق المسعى الغربي إلى «كبح جماح إيران في سورية والمنطقة» وبمعنى آخر في سياق مقاربة موسكو لهذا المسعى فالغرب يرى أن السياسات الإيرانية ذاهبة بإصرار نحو التمرد أو نحو إخراج المارد من قمقمه وفي دفاعه عن هذه الرؤيا الأخيرة يقدّم الدليل تلو الآخر لتدعيمها وآخرها قيام طهران بتجربة إطلاق صواريخ بالستية بعيدة المدى ٢ / ٢ / ٢٠١٧ وهو ما قابلته واشنطن بردّ فعل قوي وكذلك الغرب ممثلاً هذه المرة بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي قالت إن ما قامت به طهران هو انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الاختصاص، ولذا فإن الراجح هو قيام الغرب بالضغط على موسكو للمساعدة في ضبط المارد وعدم وصول الحالة الإيرانية إلى كوريا شمالية رقم (٢) بحسب رؤياه، وإذا ما صح هذا التحليل السابق فإن المقدر لتلك الإشكالية (الروسية- الإيرانية) أن تتنامى، الأمر الذي من شأنه أن يرخي بظلاله الثقيلة على مسار التسوية السورية التي سيكون في العديد من محطاته ومفاصله وتفاصيله ذا حساسية مفرطة وشديدة التعقيد تتطلب انسجاماً شبه مطلق فيما بين رعاة ذلك المسار.

هناك العديد من المؤشرات على وجود اتفاق روسي- غربي- تركي غير معلن فيما يخص التسوية السورية إلا أن ذلك الاتفاق يحوي على الأرجح فيما بين جنباته رسماً لإطار العلاقة مع إيران، أما آلياته فهي تفترض ذهاب الأطراف الملاقاة بعضهم لبعض فيما يخص الأزمة السورية، وفي هذا السياق يمكن فهم تصنيف الخارجية التركية لجبهة النصرة على لوائح إرهابها في اليوم التالي لمؤتمر الأستانا ٢٦ / ١ / ٢٠١٧ وهو أمر يمثل عملياً انقلاباً حقيقياً في السياسات التركية المعتمدة منذ ما يقرب من ست سنوات، أما الغرب فقد كانت خطواته الأولى نحو ملاقاة الطرفين الآخرين تتمثل فيما قاله دي ميستورا ٢ / ٢ / ٢٠١٧ عندما لوّح بأن الأمم المتحدة سوف تعمل على تشكيل وفد المعارضة السورية إذا ما فشل الائتلاف في القيام بذلك وهو تصريح حقيقي بمعنى أن الغرب سوف يذهب إلى تنفيذ تلك التهديدات في حال لم يستجب الائتلاف لمطالبه، ولا أهمية هنا تذكر لما قاله أحمد رمضان رئيس الدائرة الإعلامية في الائتلاف على قناة الميادين ٢ / ٢ / ٢٠١٧ الذي أكد فيه أن المبعوث الأممي كان قد أرسل في أعقاب اللغط الذي ساد جراء ذلك التصريح مبعوثاً خاصاً التقى قيادات الائتلاف في استانبول وأن الأخير أكد أن دي ميستورا لن يتدخل في تشكيل وفد المعارضة تحت أي ظرف كان، نقول لا أهمية تذكر لهذا النفي لأنه لم يصدر عن دي ميستورا شخصياً أو عبر مكتبه وإنما جاء (إذا ما كان صحيحاً) عبر مبعوث شخصي وفي لقاء مغلق لـ«تطييب الخاطر» على الأرجح.

هذه الخطوات التي تسلكها الأطراف سابقة الذكر تجري بالتزامن مع تصعيد غربي- أميركي تجاه طهران والعودة إلى سيناريوهات حصارها من جديد إلى ما قبل اتفاق فيينا ١٤ / ٧ / ٢٠١٥ واللافت أن دونالد ترامب كان قد ذهب في هذا السياق إلى تصريح غريب إلا أنه ذو دلالات عديدة، فقد أعلن هذا الأخير ٢ / ٢ / ٢٠١٧ أن إيران كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة قبل أن تفرج الولايات المتحدة عن ١٥٠ مليار دولار في إطار الاتفاق حول برنامجها النووي الذي وصفه ترامب بـ«المريع» إلا أن السؤال الأهم هنا هو لماذا لم تذهب واشنطن إلى ترك إيران لتلفظ أنفاسها الأخيرة عبر تأجيل الإفراج عن المليارات سابقة الذكر؟ألم يكن ذلك – فيما إذا كان كلام ترامب صحيحاً- الأمر يحقق المرامي الأميركية أو أنه يتناسب مع العداوة التي تكنها واشنطن لطهران أم إن هناك رغبة أميركية لا يطولها الشك ببقاء النظام الإيراني؟ أما المطلوب فهو «تغيير سلوكه» فقط والرهان على هذا الأمر الأخير لا يزال قائماً بمعنى أن واشنطن لم تصل إلى درجة اليأس بعد.

وفي مطلق الأحوال فإن المؤكد أن هناك مصلحة روسية ببقاء إيران قوة إقليمية كبرى وهي قادرة على ممارسة دورها الذي تمارسه الآن إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة راسخة هي أن كل خطوة تقارب روسية مع أنقرة من شأنها أن تكون خطوة تباعد مع طهران، فتلك قاعدة يفرضها الجيوبولتيك الخاص بكلا الكيانين وما يفرضه هذا الأخير أيضاً وجود تناقض شبه تام فيما بين الدور الإقليمي لإيران وبين نظيره الدور الإقليمي التركي.

الإشكالية التي يعانيها الدور الروسي نابعة من صعوبة المواقف التي يحاول الموازنة فيما بينها، فهو من الواجب عليه أخذ المعطيات التي أفرزتها الحرب السورية بعين الاعتبار ومن الواجب عليه أيضاً إرضاء الغرب وكذلك احتواء المرامي التركية أو تطويعها لا التصادم معها بقدر المستطاع إذا ما أرادت- وهي على الأرجح تريد- السير في الطريق الموصل إلى حلول مقبولة للأزمة السورية تحظى بموافقة الأغلبية بشقيها الداخلي والخارجي.

موسكو ترفض وصف إيران بـ«الدولة الإرهابية الأولى في العالم»

إستراتيجية ترامب ضد داعش تنتظر توضيح موقفه النهائي من طهران.. والعراق ساحة المبارزة

أنس وهيب الكردي

بينما يستعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب لوضع إستراتيجيته الخاصة للقضاء على تنظيم داعش في كل من سورية والعراق، سجل الكرملين اعتراضه على مواقف الإدارة الجمهورية المتشددة للغاية حيال إيران، رافضاً وصف هذه الدولة بـ«الإرهابية».

والإستراتيجية الأميركية الجديدة ضد داعش تتأثر بشكل كبير بالموقف النهائي لإدارة ترامب من إيران. فللأخيرة قوات في كل من سورية والعراق تقاتل «التنظيمات التكفيرية» كما تقول إيران، وهي على علاقة تحالف ميداني مع روسيا في سورية، حيث تدعم القوات الروسية الجيش العربي السوري وحلفائه في القتال ضد تنظيمي داعش وجبهة النصرة. وسبق للإدارة الأميركية السابقة أن عقدت أواصر تحالف تكتيكي مع إيران، في العراق تحديداً لمواجهة خطر تنظيم داعش، حاصرةً أولويتها الإستراتيجية في المنطقة بالقضاء عليه.

وإذا ما قرر ترامب مواجهة إيران وداعش في الوقت نفسه، فإن من شأن ذلك أن يعقد الجهود الدولية القائمة لهزيمة التنظيم المتطرف، وسيبدو كما لو أنه يساوي بين الجانبين.

وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن ترامب يعتزم زيارة المقر العام للقيادة المركزية في تامبا ليلتقي ضباطاً سيشكلون رأس الحربة في تطبيق إستراتيجيته الجديدة لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش.

وتؤدي القيادة المركزية للقوات الأميركية، المسؤولة عن منطقة تشمل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، دوراً أساسياً في عملية «العزم الصلب» التي تقودها الولايات المتحدة بهدف «إضعاف وتدمير» داعش.

وسبق لترامب أن أمهل أواخر الشهر الماضي، الجنرالات ثلاثين يوماً لمراجعة الإستراتيجية الأميركية الرامية إلى هزم تنظيم داعش.

ولم تتبلور بعد معالم سياسة ترامب لمكافحة تنظيم داعش في الخارج، لكنه دعا إلى تشكيل «تحالف شركاء جديد»، في إشارة على الأرجح في اتجاه روسيا.

ورفض الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما التحالف مع الروس لقتال داعش. وشكل تحالفاً دولياً من ٦٢ دولة، شن حملة قصف جوي، بالتعاون مع الجيش العراقي وقوات البيشمركة لدحر التنظيم في العراق، وبالتعاون مع «قوات سورية الديمقراطية» التي تشكل «وحدات حماية الشعب» الكردية عمادها، لمحاصرة الدواعش في سورية. كما أطلق أوباما تنسيقاً تكتيكياً مع إيران وقوات الحشد الشعبي ضد داعش في العراق.

ويبدو أن ترامب بصدد قلب سياسة سلفه، إذ يريد إعادة إيران إلى حدودها وفرض عقوبات عليها، بعد أن كان أوباما قد وقع معها الاتفاق النووي وتعاون معها عسكرياً على الأرض في العراق. كما يريد ترامب رفع العقوبات التي فرضها أوباما، على روسيا، والتعاون معها في سورية وجميع أنحاء العالم للتخلص من «التنظيمات الإسلامية المتطرفة». وساحة الصراع الأكبر بين ترامب وإيران ستكون العراق.

وقبل عامين، اعتبر مستشار الأمن القومي الأميركي مايكل فلين، إيران «الخطر الأكبر في مجموع المخاطر» التي تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أنها «تشكل تهديداً عالمياً، كذلك بسبب قدراتها في تطوير الصواريخ الباليستية».

وشدد فلين على ضرورة أن تغادر القوات الإيرانية العراق. ورداً على سؤال عما إذا كانت إيران ستشكل مشكلة أكبر من تنظيم داعش إذا ما تحكمت بالعراق بشكل كامل، أجاب: «أعتقد ذلك.. أقولها بشكل مطلق».

ولم يعد الحرس الثوري الإيراني يتكتم على نشر أسماء قتلاه في العراق، في رسالة تؤكد الدور الإيراني في قتال داعش. وأفاد بيان نقله موقع قوات التعبئة بالحرس، عن مقتل خير الله أحمدي فر مستشار قوات الباسيج الإيرانية في العراق، بتفجير عبوة ناسفة تم زرعها على الطريق في منطقة تلعفر، القريبة من مدينة الموصل. وبدت إيران واثقة من إخفاق ترامب في حشد تحالف دولي ضدها لإعادة فرض عقوبات عليها في مجلس الأمن الدولي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي، إن «الظروف الدولية لا تسمح بإقامة أي تحالف ضد إيران»، مشيراً إلى أن إيران «تريد منطقة الخليج آمنة وبعيدة عن التدخلات الأجنبية».

في الغضون، وصف ترامب الاتفاق النووي الذي أبرمته الدول الكبرى ومن ضمنها بلاده مع إيران بأنه «أسوأ اتفاق تم التفاوض عليه»، معيداً التأكيد على أن هذا الاتفاق ما كان يجب أن يتم.

واعتبر في لقاء مع قناة «فوكس نيوز» الأميركية للأخبار، أن إيران أصبحت «جريئة وتتصرف بعدائية» بعد الاتفاق، و«لم تعد تحترم الولايات المتحدة لأنها لم تعتقد بوجود أي طرف غبي إلى هذه الدرجة كان من الممكن أن يوقع اتفاقاً كهذا».

ورداً على سؤال بشأن احتمالية الرد العسكري على تجارب إيران الصاروخية، أجاب ترامب قائلاً: إن «كل الإمكانات متاحة». لكنه أراد إسدال شيء من الغموض على تصرفاته المقبلة، وقال: «أنا لا أتحدث عن الخطوات العسكرية أبداً». وذكر أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها بلاده على إيران مؤخراً «مجرد بداية».

ودخل نائب ترامب على خط التصعيد ضد إيران، إذ حذرها من «اختبار حزم» الإدارة الجديدة. وقال مايك بنس في مقابلة مع شبكة «إيه بي سي نيوز» الأميركية، «سيكون من الأفضل لإيران أن تدرك أن هناك رئيساً جديداً في المكتب البيضاوي. ومن الأفضل لإيران ألا تختبر حزم هذا الرئيس الجديد». واعتبر أن الإيرانيين «حصلوا على اتفاق مع المجتمع الدولي يعتقد الرئيس وأنا وإدارتنا أنه اتفاق سيئ للغاية».

ورغم أن وزيري الدفاع جيمس ماتيس والخارجية ريكس تيلرسون قالا: إن الولايات المتحدة ستلتزم بالاتفاق، إلا أن بنس أبدى شكوكاً حيال ذلك، مشيراً إلى أن الإدارة تجري حالياً «تقييماً لذلك»، كاشفاً أن ترامب سيتخذ قراره خلال الأيام المقبلة بعد أن يستمع إلى آراء جميع مستشاريه.

وكرر التحذير بالقول: «لكن يجب أن تعلموا بشكل مؤكد أن هذا الرئيس حازم جداً لدرجة ترتب على إيران التفكير مرتين بشأن مواصلة أعمالها العدائية». وسبق لكبار المسؤولين في إدارة ترامب بمن فيهم الرئيس نفسه، أن وصفوا إيران بـ«الدولة الإرهابية رقم واحد». لكن روسيا المتفائلة بترامب أعربت عن رفضها تصعيده الأخير ضد إيران. وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف إن الكرملين لا يتفق مع تصريحات ترامب التي قال فيها إن إيران «الدولة الإرهابية الأولى في العالم».

وأكد بيسكوف أن بلاده تتمتع بـ«علاقات شراكة طيبة» مع إيران، وأضاف «نحن نتعاون (مع طهران) حيال عدد من القضايا.. ونثمن علاقاتنا في المجال الاقتصادي والتجاري، ونتطلع إلى مزيد من تطويرها».

وبدا أن المتحدث الروسي لا يربط تطور المشاورات الأميركية الروسية بتعديل مواقف ترامب من إيران. وقال للصحفيين: «ليس سراً أنه حول عدد من القضايا، السياسية الدولية والإقليمية، مواقف موسكو وواشنطن متباعدة، رغم ذلك هذا لا يمكن ولا يجب أن يكون عقبة أمام بناء اتصالات عادية وعلاقات واقعية وذات منفعة متبادلة بين روسيا والولايات المتحدة».

وبدوره، رد رئيس الدبلوماسية الروسية سيرغي لافروف على تصريح ترامب بشكل مبطن، مبيناً أن إيران لم يسبق أن قدمت دعماً لتنظيم داعش أو جبهة النصرة المصنفين على لوائح الأمم المتحدة للتنظيمات الإرهابية، وأكد في المقابل أن هذه الدولة قد تكون جزءاً من جبهة دولية لمكافحة الإرهاب في إشارة إلى إمكانية حجز مقعد لطهران على طاولة أي تعاون روسي أميركي ضد التنظيمات المتطرفة في المنطقة. وأعادت روسيا الإعلان عن عزم الرئيس الإيراني حسن روحاني، زيارة موسكو أواخر الشهر المقبل، من أجل بحث تسوية الأزمة السورية.

الرئيس الاميركي دونالد ترامب خلال وصوله إلى قاعدة ماكديل الجوية في تامبا، فلوريدا (رويترز)

برلين: التقارب الروسي الأميركي سيحل الأزمات العالمية

عملت برلين على مواءمة نفسها مع التقارب المتسارع بين روسيا والولايات المتحدة. واعتبر وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل أن هذا التقارب سيقود إلى حل الأزمات العالمية. واستطرد في تصريحات تلفزيونية قائلاً: «سيكون هذا (التقارب) جيداً لتطور الوضع في سورية وأوكرانيا ولعملية نزع السلاح في أوروبا»، لكنه اشترط ألا تتم عملية التفاهم الأميركي الروسي «على حساب أوكرانيا وأوروبا».

«معارضة الرياض» تتهم روسيا بفرض أسماء لوفد جنيف.. وعلوش يشترط للذهاب

وكالات

ادعت «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة أن روسيا بدأت بفرض شخصيات موالية للحكومة السورية لتكون في وفد المعارضة بجنيف، على حين اشترط رئيس وفد الإرهابيين، محمد علوش، للمشاركة في الجولة الجديدة من مفاوضات جنيف، الالتزام بالوعود التي حصلوا عليها في اجتماع أستانا.

وقال المتحدث الرسمي باسم الهيئة رياض نعسان آغا في تصريح لقناة «الحدث»: إن روسيا تفرض على المعارضة «أسماء الأولى أن تكون في وفد النظام السوري»، مضيفاً: إن موسكو إلى الآن «لا تملك تعريفاً دقيقاً عن المعارض».

وأضاف: إن تشكيلة الوفد المفاوض ستتم مناقشتها في اجتماع بالعاصمة السعودية الرياض «من دون تحديد زمن ذلك».

وكان قد تم تأجيل عقد الجولة المقبلة من المفاوضات في جنيف إلى العشرين من الشهر الجاري، بعد أن كانت قد حددت في الثامن منه.

من جهته، اشترط رئيس وفد الإرهابيين إلى اجتماع أستانا، محمد علوش، للمشاركة في الجولة الجديدة من مفاوضات جنيف، الالتزام بالوعود التي حصلوا عليها في اجتماع أستانا الشهر الماضي والمتعلقة بوقف إطلاق النار، والإفراج عن جميع المعتقلين لدى الحكومة السورية، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة.

وقال وفق ما نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء: إن «الفصائل العسكرية كان موقفها واضحاً فقد ذهبنا إلى أستانا وحصلنا على جملة من الوعود ونحن ننتظر تطبيقها (..)، لا يمكن أن نذهب إلى مكان آخر قبل تطبيق مطالبنا على الأرض، وهي: وقف إطلاق النار، والإفراج عن المعتقلين والمعتقلات لاسيما النساء والأطفال، وفك الحصار عن المناطق المحاصرة باعتبار أن ذلك يسهم في إيجاد بيئة تفاوضية سليمة يمكن أن ننتقل بعدها إلى مسار آخر».

وعن تشكيل وفد موحد للمعارضة إلى جنيف، أشار علوش إلى أن «الخطوات والفائدة عن الأرض أهم من تشكيلة الوفد، فإذا أثمرت أستانا وصارت واقعاً على الأرض فسيكون إشراك باقي قوى الثورة الحقيقية بشكل صادق أمر واجب، والهيئة العليا للتفاوض أخذت على عاتقها أن تفعل ذلك، ونحن مؤيدون للعمل إذا كان هناك حقيقة واقعة على الأرض».

وأضاف: إنه «في الجولات السابقة لم يكن هناك ضامن، حتى الأمم المتحدة لم تكن ضامنة وليس لها القدرة على ذلك فهي وقفت عاجزة، وقالت بصريح العبارة نحن عاجزون عن إدخال علبة حليب أطفال إلى مضايا وداريا، وبعد بذل جهود دخلت بعض المساعدات لكن لم يتم تغيير أي شيء على الأرض».

وزعم علوش أنه «على الرغم من وجود روسيا كضامن في هذه المرة إلا أن النظام، الذي طالما راوغ وماطل بخصوص العقود والمواثيق التي وقعها، لا يحترم كلمته حتى أمام الضامن الذي ضمنه».

وتابع: «رجعنا من أستانا وهناك أمور تلقينا فيها وعوداً من الجهات الضامنة لتفعليها على الأرض وخرجنا بحزمة من الإجراءات منها وعد بعدم اقتحام وادي بردى وعدم الهجوم على الغوطة وألا يتم استهداف الفصائل (...) إلا أن ذلك لم يتم».

وأشار إلى أنه «أرسلنا مذكرة قانونية للجهات الضامنة نبين فيها موقفنا مما يجري، وننتظر الجواب على ورقة تثبيت وقف إطلاق النار وهذا سيكون في السادس من هذا الشهر إما أن يلتزموا ونستمر وإما أن يكون نهاية المطاف».

وتطرق علوش إلى اللقاء الذي جمع المعارضة مع الجانب الروسي في أنقرة، قبل أيام، وقال: إن «موسكو عرضت خلال الاجتماع ٣ مسارات، الأول يتعلق بوقف إطلاق النار، والثاني يتعلق بالجانب الإنساني، أما الثالث فهو خاص بالشأن السياسي».

وفد الإرهابيين خلال اجتماع أستانا (رويترز)

رحبت بتوسيع «عملية أستانا»

موسكو تدعو إلى إنشاء آلية لإعداد مشروع الدستور السوري

وكالات

جددت روسيا أمس التأكيد على أنها ليست بصدد فرض دستور على السوريين، ودعت إلى إنشاء آلية لإعداد مشروع للدستور.

وطرح الوفد الروسي أمام وفد الإرهابيين خلال اجتماع أستانا الشهر الماضي، مسودة دستور لسورية، تم وضعه من خبراء عرب وروس. وعلى الأثر، نظمت شخصيات من المعارضة في الخارج حملة ضد موسكو، واصفةً فيه المشروع بـ«دستور بريمر» في إشارة إلى بول بريمر الحاكم الأميركي للعراق، بعد غزو العام ٢٠٠٣. ورفضت موسكو هذه الاتهامات بشدة، مشيرةً إلى أن الهدف من التقدم بالمشروع هو تحريك العملية السياسية في سورية.

وتطرق وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف إلى هذا الشأن مجدداً أمس. وأكد في مؤتمر صحفي مع نظيرته الفنزويلية ديلسي رودريغز، أن بلاده أعلنت لدى تقديم مقترحها الخاص بالدستور السوري، بشكل واضح لا لبس فيه، أنها لا تحاول فرض أي شيء، بل تحاول تفعيل الحوار في المجال المذكور، لافتاً إلى أن المقترح شجع النقاش حول الإصلاح الدستوري في سورية.

وشدد سفير روسيا لدى سورية ألكسندر كينشاك على النقطة التي أثارها رئيس الدبلوماسية الروسية، إذ أشار إلى أن مختلف المنظمات والتكتلات السياسية في سورية بدأت طرح اقتراحاتها بنشاط بعد قيام موسكو بعرض اقتراحاتها الخاصة بوضع دستور سوري جديد في أستانا، وأعاد التأكيد على أن الاقتراحات الروسية تحاول فقط تحريك الحوار بهذا الشأن. ودعا كينشاك في حديث مع إحدى وكالات الأنباء الروسية، نقله موقع «روسيا اليوم»، إلى إنشاء آلية لجمع كل الاقتراحات الخاصة بالدستور ولإعداد مشروع للدستور الجديد على أساس هذه الاقتراحات.

من جهة أخرى، أبدت روسيا رغبتها بتوسيع آلية أستانا لتشمل كلاً من الأردن والولايات المتحدة من دون أن تتطرق إلى السعودية أو قطر أو مصر.

وأشار لافروف، حسب موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني، إلى اجتماع الدول الضامنة لوقف إطلاق النار في سورية بالعاصمة الكازاخية على مستوى الخبراء، واعتبره «خطوة تمهيدية تهدف إلى تفعيل الحوار بين السوريين، بما في ذلك وضع دستور سوري جديد». وذكر أن الاجتماع مكرس لتأمين عمل المجموعة المشتركة للدول الضامنة والتي تم تشكيلها من أجل مراقبة تنفيذ كل الأطراف نظام الهدنة. وأعرب عن ترحيب روسيا بانضمام جماعات مسلحة جديدة إلى اتفاق وقف إطلاق النار، مشيراً في هذا الصدد، إلى أن الأردن اتفق مع عدد من وحدات «الجبهة الجنوبية»، على انضمامها إلى اتفاق وقف إطلاق النار. ولفت إلى أن موسكو سترحب بمشاركة الأردن بنشاط في تسوية الأزمة السورية، مشيراً إلى إنشاء مركز معلومات روسي أردني قبل عامين في العاصمة الأردنية عمان من أجل تنسيق الخطوات الرامية إلى المساهمة في تسوية الأزمة السورية. وبدوره، أعرب كينشاك عن أمله في إشراك الولايات المتحدة في عملية أستانا بعد تولي دونالد ترامب الرئاسة. واكتفت روسيا، إيران وتركيا، الضامنة لعملية أستانا، بدعوة الولايات المتحدة إلى حضور المحادثات بصفة «مراقب». واعتبر مسؤولون إيرانيون ذلك تلبية لمطلب بلادهم. إلا أن الدبلوماسي الروسي عزا المستوى غير العالي لتمثيل الولايات المتحدة في المحادثات إلى تزامن عقده مع «مرحلة انتقال السلطة إلى الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة». ومضى السفير الروسي، قائلاً: «ومهما كان، فإن روسيا ترحب بمشاركة الولايات المتحدة بأنشط شكل ممكن في عمليات مكافحة الإرهاب «على الأرض» وفي عملية التسوية السورية عموماً».

وبشأن المفاوضات السورية في جنيف، قال كينشاك إن وفد الحكومة السورية لن يعترض على مشاركة ممثلين عن المعارضة المسلحة في الاجتماع المقبل، مذكراً بأن ممثلي الجانبين قد اجتمعوا في أستانا حول طاولة واحدة في محاولة للتوصل إلى اتفاق حول تعزيز نظام الهدنة. وأضاف مؤكداً: «يجب مواصلة هذا الحوار».

وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف (أ.ف.ب)